

شرط الأجل لرفع الدعاوى الإدارية على ضوء أحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية

د محمد هامي

أستاذ محاضر قسم أ، قسم الحقوق

المركز الجامعي بمغنية.

الملخص:

تكتسي القواعد المنظمة لمواعيد رفع الدعاوى الإدارية أهمية بالغة، حيث تعتبر هذه المواعيد من النظام العام وخرقها بنجر عنه لا محالة عدم قبول القاضي للدعوى المرفوعة أمامه.

والمفروض أن مواعيد رفع كل نوع من الدعاوى الإدارية تختلف لاختلاف غرض كل نوع منها. غير أنه وعلى غرار ما كان عليه الحال في ظل سريان قانون الإجراءات المدنية الملغي؛ فإن قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد لم يكن بالوضوح الكافي في هذه المسألة على الرغم من الأحكام الإيجابية الكثيرة التي تضمنها. وحتى القضاء الإداري لا تزال اجتهاداته غير معروفة في هذا الصدد؛ على الرغم من أنه كان قد استطاع رفع بعض اللبس الذي اعترى قواعد قانون الإجراءات المدنية ذات الصلة.

Résumé:

Les règles relatives aux délais de l'introduction des instances administratives revêtent une importance primordiale. Car, toute action intentée hors ces délais sera irrecevable puisque il s'agit d'une violation des dispositions d'ordre public.

En effet, lesdits délais doivent être différenciés d'une action à une autre en fonction du but de chaque type d'action administrative. Mais, à l'instar du code de procédure civile récemment abrogé; le nouveau code de procédure civile et administrative n'est pas assez pas claire en ce qui concerne ce point-là. Et

même la tendance des juridictions administratives liée à ce sujet ne s'est pas encore forgée, alors qu'elle aura pu éclairer beaucoup de confusions qui existaient dans le code de procédure civile abrogé.

مقدمة:

على غرار قانون الإجراءات المدنية الملغى، كفل قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد للمتضرر من نشاط الإدارة حق رفع دعاوى إلى القضاء إما لاقتضاء حقوقه والحصول على تعويض، أو لتفسير قرار إداري أو تقدير مشروعيته أو لإلغاء القرار الذي يدفع بعدم مشروعيته؛ أو غير ذلك من الدعاوى التي يتيحها له القانون.

لكن رفع الدعوى ليس حقاً مطلقاً بل لا بد من توافر جملة من الشروط الشكلية حتى يتم ضمان استقرار المراكز القانونية وكفالة السير الحسن للوظيفة الإدارية، وأيضاً حتى لا يجد القاضي نفسه مثقلاً بالدعاوى الكيدية. ومن ضمن هذه الشروط نجد شرط الأجل الذي يتعين مراعاته عند رفع أية دعوى، حيث يجب على المتقاضي أن يرفع دعواه في المواعيد المقررة لها قانوناً تحت طائلة عدم قبولها شكلاً.

ونشير هنا إلى أن المواعيد المذكورة تختلف بحسب نوع الدعوى المتوخى رفعها من المتقاضي، فمواعيد رفع دعوى الإلغاء ليست نفسها مواعيد رفع دعوى التفسير أو دعوى فحص المشروعية ولا هي مواعيد رفع التعويض.

فيا ترى ما هي مواعيد رفع كل نوع من الدعاوى الإدارية حسب ما جاء في قانون الإجراءات المدنية والإدارية؟ وما كان موقف القضاء الإداري الجزائري من هذه المسألة؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذه الدراسة من خلال تقسيمها إلى قسمين اثنين، نتعرض في الأول منهما إلى شرط الأجل لرفع الدعاوى المنصبة على القرارات، قبل أن نعرض فيما بعد على شرط الأجل عند رفع دعوى التعويض.

المبحث الأول:

شرط الأجل لرفع الدعاوى الموضوعية

على الرغم من تشابه الدعاوى الموضوعية كونها تنصب على قرار إداري وتهدف إلى حماية مركز قانوني عام، وتشترك في أحكام الاختصاص القضائي بنوعيه النوعي والمحلي، إلا أن آجال الطعن فيها يكتنفها قدر من الغموض؛ لاسيما بقراءة موقف المشرع الجزائري المفرغ في قانون الإجراءات المدنية والإدارية مع موقف القضاء الإداري الجزائري وهو يطبق قانون الإجراءات المدنية الملغى.

وفيما يلي نحاول تسليط الضوء على مواطن هذا الغموض من خلال التعرض إلى مواعيد رفع كل دعوى من الدعاوى المذكورة:

المطلب الأول:

ميعاد رفع دعوى الإلغاء

من قراءة أحكام قانون الإجراءات المدنية والإدارية ذات الصلة، يتبين لنا بأن الطعن بإلغاء قرار إداري قد يكون إما أمام المحكمة الإدارية أو أمام مجلس الدولة، تبعاً لصفة الجهة التي صدر عنها القرار موضوع الدعوى. فهل تختلف مواعيد رفع هذه الأخيرة باختلاف الجهة المختصة بالبت فيها؟ هذا ما سنحاول بيانه فيما يلي:

الفرع الأول:

مواعيد الطعن بالإلغاء أمام المحكمة الإدارية

على غرار قانون الإجراءات المدنية الملغى؛ جعل قانون الإجراءات المدنية والإدارية التظلم الإداري جوازياً في حال كانت الدعوى من اختصاص المحاكم الإدارية. وفي هذا السياق نلاحظ بأن مواعيد الطعن القضائي تختلف بحسب ما إذا اختار المتقاضي اللجوء مباشرة لرفع دعواه أمام القضاء بالإلغاء؛ أو اختار قبل ذلك تجريب حظه برفع تظلم إداري إلى الجهة مصدرة القرار.

أولاً: ميعاد الطعن القضائي المباشر في دعوى الإلغاء

فخلاًفاً للدعاوى المدنية التي لم يحدد لها المشرع ميعاداً معيناً لرفعها مادام الحق الذي ترتبط به لم يسقط بالتقادم، فإن دعوى الإلغاء مقيدة بميعاد محدد لرفعها

حرصاً على استقرار الأوضاع القانونية؛ وحتى لا يترك باب الطعن في القرارات الإدارية مفتوحاً لأجل غير مسمى، وكذا ضماناً لتأمين الحماية الكافية للحقوق المكتسبة للأفراد من هذه القرارات؛ بحيث تصبح الدعوى غير مقبولة إذا انقضى ميعاد رفعها¹.

فقد حدد المشرع الجزائري في المادة 829 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية أجل الطعن بالإلغاء أمام المحكمة الإدارية في أربعة (04) أشهر؛ تسري من تاريخ التبليغ الشخصي للقرار الإداري الفردي أو من تاريخ نشر القرار التنظيمي أو الجماعي². ويبدو هنا أن المشرع حاول توفير الوقت الكافي للمتضرر من أي قرار ليرفع دعواه، وبدافع عن حقوقه التي ارتضاها له القانون. هذا في وقت نجد فيه بعض التشريعات المقارنة مالت إلى التقليل من آجال رفع دعاوى الإلغاء؛ كقانون مجلس الدولة المصري مثلاً الذي وبموجب مادته 24 حدد أجل الطعن بالإلغاء أمام المحكمة في ستين (60) يوماً تبدأ من تاريخ الإعلام بالقرار، حرصاً منه ربما على ضمان استقرار الأوضاع القانونية؛ نظراً لما لدعوى الإلغاء من أثر حاسم وخطير على القرارات الإدارية المحكوم بإلغائها حيث أنها تصبح في حكم العدم. هذا ناهيك عن كون الحكم الصادر بالإلغاء يحوز حجية مطلقة في مواجهة كافة ويمكن أن يتمسك به كل ذي مصلحة³.

وطبقاً لما ورد في المادة 829 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري؛ فإن سريان ميعاد الطعن القضائي يبدأ من تاريخ التبليغ الشخصي بنسخة من القرار الإداري إذا كان فردياً، أو من تاريخ النشر بالنسبة للقرار الإداري الجماعي أو التنظيمي.

وواضح هنا أن المشرع قد اختار إخضاع القرار الإداري الجماعي لنفس أحكام الإعلان المتعلقة بالقرارات التنظيمية والمتمثلة في النشر. مع العلم أن القرار الجماعي هو قرار فردي في أصله كونه يستهدف مجموعة من الأفراد معينين بذواتهم، ولكن نظراً لتضامتهم في الوضع وتشابه الأثر القانوني المترتب على عاتق كل مخاطب به؛ فإنه يتم إصدار قرار إداري واحد ويتم الاكتفاء بنشره لتعذر تبليغ جميع الأفراد المعنيين به لكثرة عددهم في بعض الأحيان⁴. لكن هنا قد تطرح مشكلة عدم وصول مضمون هذا القرار إلى علم المخاطبين به كافة، لاسيما إذا لم يتم إعلامهم بإجراء النشر وتاريخه.

من جهة أخرى نلاحظ بأن المشرع نص على بداية احتساب ميعاد الطعن بالنسبة للقرار الفردي من تاريخ التبليغ الشخصي، وهذا قد يطرح إشكالاً لاسيما في حالة

تعذر تبليغ المخاطب بالقرار شخصياً: فهل يعني ذلك بقاء أجل الطعن مفتوحاً حتى وإن تم تبليغ القرار لأحد أقربائه أو مستخدميه؟

ثم إن المشرع لم يشر إلى فكرة العلم اليقيني كحالة يحسب أجل الطعن على أساسها، وحسناً فعل -برأينا- بموقفه هذا طالما أن أعمال هذه الفكرة قد يؤدي بالقضاء أحياناً إلى التقرير بانقضاء أجل الطعن بدعوى علم المخاطب اليقيني بمضمون القرار. وحتى موقف القضاء الإداري الجزائي امتاز بصدد هذه المسألة بنوع من التردد، ففي قرار لها بتاريخ 1993/04/11 (قرار رقم 100446 قضية ز.م ضد والي ولاية الجزائر) ملّحت الغرفة الإدارية للمحكمة العليا إلى إمكانية الأخذ بفكرة العلم اليقيني إذا ثبت علم المعني بالقرار بصفة قاطعة بلا منازع. في حين ذهب قضاء مجلس الدولة في قرار له بتاريخ 1999/04/19 (قرار رقم 160507) إلى أن: "...علم المستأنف بالقرار موضوع النزاع غير كاف لأخذه بعين الاعتبار من أجل احتساب الأجل المنصوص عليه في المادة سالفة الذكر..."⁵. بما يفيد اعتناق المجلس لفكرة العلم اليقيني كأساس لحساب مواعيد الطعن، قبل أن يعدل عن موقفه ويقضي في قرار آخر له بتاريخ 2002/01/14 (ملف رقم 0003396) "...أن المستأنف... كان له العلم اليقيني به (أي القرار محل الطعن) ولم يرفع دعوى الإلغاء إلا في 1998/08/17 أي خارج الآجال القانونية..."⁶.

بالمقابل نلاحظ أن مجلس الدولة الفرنسي يطبق نظرية العلم اليقيني في أضيق الحدود؛ وهذا في الحالات التي يتأكد فيها أن صاحب الشأن على علم كامل بمضمون القرار.⁷ أما بالنسبة لمجلس الدولة المصري فنجد أنه يعتد بهذه الفكرة شريطة أن يكون العلم يقينياً فعلاً وليس افتراضياً.⁸

عموماً يشترط في العلم اليقيني الذي يقوم مقام النشر أو التبليغ أن يكون شاملاً لعناصر القرار الإداري بما يتيح لصاحب الشأن أن يحدد موقفه إزاءه. كما يشترط فيه أن يكون ثابت التاريخ لكي يكون بالإمكان حساب ميعاد دعوى الإلغاء ابتداء منه.⁹ وطبعاً يقع عبء إثبات ذلك كله على عاتق الإدارة حيث يمكنها اللجوء في ذلك إلى كافة طرق الإثبات.¹⁰

غير أن هنالك طائفة من القرارات لا تقبل النشر أو التبليغ ولا حتى فكرة العلم اليقيني، ونعني هنا القرارات السلبية المستفادة من امتناع الإدارة عن اتخاذ موقف معين. ففي هذه الأحوال يحال إلى الأحكام الواردة في القوانين الخاصة وهي تنظم مسألة سكوت

الإدارة عن البت في طلبات الأفراد، ذلك أنه أحياناً قد يعتد بهذا السكوت على أنه قبول للطلبات المذكورة وتترتب عن ذلك حقوق قانونية لهم، ومثال ذلك سكوت الإدارة عن الرد على طلب اعتماد حزب سياسي خلال فترة ستين (60) يوماً؛ والذي تكيفه المادة 34 من القانون العضوي رقم 04-12 المتعلق بالأحزاب السياسية على أنه اعتماد للحزب¹¹... أما ما لم يرد بشأنه نص خاص فيحال أمره إلى قانون الإجراءات المدنية والإدارية الذي يكيف سكوت الإدارة عن البت في تظلمات الأفراد -على نحو عام- على أنه رفض¹².

وفي كل الأحوال تحسب مدة الطعن كاملة وتامة طبقاً لقاعدة الميعاد الكامل (Délai franc)، فيبدأ الميعاد في اليوم الموالي لإعلان القرار (أي من تاريخ النشر إذا كان القرار تنظيمياً أو جماعياً ومن تاريخ التبليغ الشخصي إذا كان القرار فردياً) وينتهي في اليوم الموالي لسقوطه. فإذا ما فرضنا أن التبليغ تم في 2009/01/01؛ فإن بداية الميعاد تكون في 2009/01/02 ونهايته يوم 2009/04/03 بحيث لا تقبل دعوى الإلغاء -كأصل عام- إذا ما رفعت خارجة.

غير أنه وطبقاً لنص المادة 831 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية لا يكون للإدارة أن تحتج بانقضاء أجل الطعن القضائي المذكور أعلاه وهي تبدي دفعوها تجاه دعوى إلغاء رُفعت ضد إحدى قراراتها؛ إلا إذا أشارت إلى ذلك الأجل في تبليغ القرار المطعون فيه. فإذا ما أغفلت في تبليغ القرار تنبيه المعني إلى حقه في تقديم طعن قضائي خلال أجل أربعة (4) أشهر، وقام هو برفع دعوى إلغاء خارج هذا الأجل؛ فلا تملك هنا أن تدفع بورود الدعوى خارج الآجال القانونية. وطبعاً في الأمر ضمانات هامة مستحدثة، من شأنها لفت نظر الأفراد إلى حقوقهم، حتى وإن كان الأصل أنه لا يعذر بجهل القانون.

ثانياً: ميعاد الطعن بالإلغاء عند القيام بتظلم إداري

يقصد بالتظلم الإداري إقدام المخاطب بقرار إداري على تقديم التماس إلى الإدارة بإعادة النظر في قرارها الذي أحدث ضرراً بمركزه القانوني كي تقوم بتعديله أو سحبه¹³.

وقد كان قانون الإجراءات المدنية الملغى يشترط القيام بتظلم إداري مسبق لقبول دعاوى الإلغاء؛ سواء كانت هذه الأخيرة مرفوعة أمام الغرف الإدارية بالمجالس القضائية أو كانت مرفوعة أمام الغرفة الإدارية بالمجلس الأعلى¹⁴. إلا أنه منذ تعديل هذا القانون سنة 1990 أصبح المشرع يميز بين الدعاوى المرفوعة أمام الغرفة الإدارية

بالمجلس القضائي (المحكمة الإدارية حالياً) وتلك المرفوعة أمام الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا (مجلس الدولة حالياً)؛ حيث أصبح التظلم جوازياً بالنسبة للأولى ووجوبياً بالنسبة لثانية.

وبالرجوع إلى نص المادة 830 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية¹⁵؛ نجدها تنص هي الأخرى على جواز التظلم إدارياً ضد القرارات الصادرة عن الإدارة؛ شريطة أن يكون ذلك أمام الجهة مصدرة القرار وأن يتم خلال الأجل المنصوص عليه في المادة 829 من ذات القانون، أي خلال أربعة (04) أشهر تسري من تاريخ تبليغ القرار إذا كان فردياً أو من تاريخ نشره إذا كان تنظيمياً أو جماعياً. ويكون للإدارة المتظلم أمامها أجل شهرين للرد على التظلم تُحسب من تاريخ إيداع التظلم. فإذا ما رفضته كان للمعني أجل شهرين اثنين لإيداع طعنه القضائي يسريان من تاريخ تبليغه بالرفض. أما إذا آثرت الإدارة السكوت فسيكون ذلك بمثابة رفض، ليستفيد المتظلم من أجل شهرين اثنين كذلك لتقديم طعنه القضائي يبدأ سريانه من انتهاء أجل الشهرين المحددين لرد الإدارة. ويثبت التظلم الإداري بكافة الوسائل المكتوبة ويُرفق بعريضة الدعوى.

هذا وقد نص الإجراءات المدنية والإدارية على حالات لقطع ميعاد رفع الدعوى الإدارية وهذا بموجب مادته 832؛ حيث حدد هذه الحالات في أربع وهي:

- الطعن أما جهة قضائية إدارية غير مختصة،
- طلب المساعدة القضائية،
- وفاة المدعي أو تغير أهليته،
- القوة القاهرة أو الحادث الفجائي.

في حين نلاحظ أن قانون الإجراءات المدنية الملغى لم يأت على ذكر لحالات قطع ميعاد رفع الدعوى وذكر بالمقابل حالات يوقف خلالها هذا الميعاد¹⁶. وان كانت الاجتهادات القضائية تبرز لنا في الواقع تبني القضاء الإداري حينها لحالات لقطع الميعاد، نذكر منها قرار الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا بتاريخ 1985/11/23 (قرار رقم 44026) والذي جاء فيه أن: "...الطعن أمام الجهة القضائية المرفوع خطأ أمام جهة قضائية غير مختصة لا يسقط أجله الذي يبقى قائماً طوال المدة التي تستغرقها الدعوى الخاطئة..."¹⁷. وهو ما سايره مجلس الدولة بموجب قرار له بتاريخ 2002/12/17 (تحت رقم 004945) جاء فيه أنه: "...نظراً للاجتهاد القضائي للغرفة الإدارية بالمحكمة العليا الذي كرس المبدأ

التالي: أن أجل الطعن القضائي أمام الجهات القضائية الإدارية قائم طوال المدة التي تستغرقها الدعوى الموجهة أمام الجهة القضائية المختصة حتى ولو انتقلت إلى الاستئناف، شريطة أن ترفع الدعوى أمام الجهة القضائية غير المختصة خلال أجل الطعن المعمول به...¹⁸.

وطبعاً قطع الميعاد يختلف عن وقفه، فالأول يعني حدوث أمر أو واقعة معينة تؤدي إلى إسقاط الأيام التي مضت من حساب الميعاد على أن يبدأ ميعاد كامل جديد في السريان بعد انقضاء هذا الأمر أو هذه الواقعة؛ وبغض النظر عن تاريخ حدوث هذه الواقعة سواء كان ذلك خلال اليوم الأول من الميعاد؛ في منتصفه أو في آخره. أما الوقف فيتم فيه احتساب المدة التي انقضت قبل حدوث سبب الوقف ويضاف إليها ما تبقى من الميعاد بعد تاريخ انتهاء حالة الوقف¹⁹. وهكذا يمكننا القول بأنه بنصّ قانون الإجراءات المدنية والإدارية على حالات القطع دون الوقف؛ يكون المشرع قد عزّز من الضمانات الإجرائية المتاحة للأفراد بفتحه ميعاد الطعن من جديد إذا ما توافرت إحدى الحالات المنصوص عليها في المادة 832 سالفه الذكر.

الفرع الثاني:

مواعيد رفع دعوى الإلغاء أمام مجلس الدولة

لقد كانت المادة 275 من قانون الإجراءات المدنية الملغى تنص على أن الطعون بالبطلان لا تكون مقبولة ما لم يسبقها الطعن الإداري التدرجي. هذا الأخير يرفع أمام السلطة الإدارية التي تعلو مباشرة الجهة التي أصدرت القرار، فإن لم توجد فأمام من أصدر القرار نفسه²⁰.

وهكذا فإن التظلم الإداري حسب القانون المذكور أعلاه كان إلزامياً قبل رفع دعوى الإلغاء أمام مجلس الدولة. ويعتبر ذلك في الواقع من مخلفات نظام الوزير القاضي، وهو إحدى مراحل تطور القضاء الإداري الفرنسي كما هو معلوم²¹.

ووفقاً لمقتضيات المادة 278 من نفس القانون أعلاه؛ كان يتعين على المعني رفع تظلمه خلال أجل شهرين (02) يسريان من تاريخ تبليغ بالقرار المطعون فيه، أو من تاريخ نشره فيما لو كان هذا القرار تنظيمياً. ويكون للسلطة الإدارية ميعاد ثلاثة (03) أشهر للرد على هذا التظلم، فإذا ما أثرت السكوت عُدَّ ذلك بمثابة رفض من جانبها. أما الطعن القضائي فيتعين أن يرفع خلال أجل شهرين (02) اثنين يبدأ من تاريخ تبليغ قرار

الرفض الكلي أو الجزئي للطعن الإداري، أو من تاريخ انتهاء ميعاد الثلاثة أشهر في حال سكتت الإدارة عن البت في التظلم المرفوع إليها.

بالمقابل وبالعودة إلى قانون الإجراءات المدنية والإدارية ساري المفعول؛ نلاحظ أن مادته 907 تحيلنا إلى مواده من 829 إلى 832، أي إلى نفس الآجال التي تخضع لها دعوى الإلغاء أمام المحاكم الإدارية. وعليه فإن أجل الطعن بالإلغاء أمام مجلس الدولة هو أربعة (04) أشهر تسري من تاريخ التبليغ الشخصي بالنسبة للقرار الفردي، ومن تاريخ النشر بالنسبة للقرار التنظيمي أو الجماعي. ويكون للمعني أن يرفع تظلاً أمام الجهة الإدارية مصدرة القرار خلال نفس الأجل لتبت فيه في خلال أجل شهرين. فإذا ما رفضته كان للمعني أجل شهرين اثنين لرفع طعنه القضائي؛ يسريان من تاريخ تبليغه قرار الرفض. في حين إذا ما اختارت الجهة الإدارية السكوت وعدم الرد على التظلم؛ يحسب أجل الشهرين المحددين للمتضرر لرفع دعواه ابتداء من تاريخ انتهاء أجل الشهرين المحددين للإدارة للرد على التظلم.

وهكذا نلاحظ بأن قانون الإجراءات المدنية والإدارية جعل التظلم الإداري جوازيًا أمام مجلس الدولة خلافاً لقانون الإجراءات المدنية الملغى الذي كان جعله إلزامياً. كذلك نلاحظ بأنه حدّد أجل الطعن القضائي في أربعة أشهر إذا كان مباشراً؛ بينما حدّده في شهرين في حال لجأ المعني إلى استباق دعواه بتظلم إداري. هذا فضلاً عن أنه اشترط أن يكون الطعن أمام الجهة الإدارية مصدرة القرار فيكون التظلم دائماً ولأئياً²². غير أن الملاحظ كذلك هو إغفال المشرع في ثنايا هذا القانون لمسألة حساب ميعاد الطعن الإداري فيما لو تعلق الأمر بتظلم من قرار هيئة تداولية، وهو الأمر الذي كان تصدى له قانون الإجراءات المدنية الملغى ونص على حساب ميعاد الطعن حينها من تاريخ قفل أول دورة قانونية تلي إيداع الطلب²³.

هذا وتنطبق ذات الأحكام الخاصة بقطع الميعاد والمنصوص عليها في المادة 832 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على دعاوى الإلغاء المرفوعة أمام مجلس الدولة، حيث حددت المادة المذكورة حالات القطع فيما يلي: الطعن أمام جهة قضائية إدارية غير مختصة؛ طلب المساعدة القضائية؛ وفاة المدعي أو تغير أهليته وأخيراً القوة القاهرة والحادث الفجائي.

المطلب الثاني:

ميعاد رفع دعوى التفسير الإدارية ودعوى فحص المشروعية

إن دعاوى التفسير ودعاوى فحص المشروعية وعلى قلة اللجوء إليها هي من دعاوى المشروعية التي تحتاج بدورها إلى شروط قانونية لرفعها تحت طائلة عدم قبولها. ولعل من أهم هذه الشروط شرط الأجل. لذا سنحاول فيما يلي تسليط الضوء على أهم النقاط التي يثيرها هذا الشرط بالنسبة لهذا النوع من الدعاوى.

الفرع الأول:

ميعاد رفع دعوى التفسير الإدارية

يرى البعض من الفقه أن دعوى التفسير الإدارية لا تخضع في رفعها لشرط الأجل فيما لو تم ذلك على نحو مباشر²⁴، بحيث يكون بالإمكان رفعها في أي وقت مادامت الأعمال والتصرفات والأحكام المطعون فيها بالغموض موجودة ونافذة. والواقع أن هذا القول ينسجم إلى حدٍ ما مع المواد 278 إلى 280 من قانون الإجراءات المدنية الملغى. هذه الأخيرة وفي سياق تنظيمها لمواعيد الطعن ربطت أحكامها بتلك المنصوص عليها في المادة 275 من ذات القانون²⁵، وبالرجوع إلى هذه الأخيرة نجدها تتكلم عن دعاوى البطلان دون غيرها من الدعاوى. ما يعني بمفهوم المخالفة أن دعوى التفسير لا تخضع لا إلى الطعن الإداري المسبق ولا لأي ميعاد معين. وبالفعل فقد أيد مجلس الدول هذا المنحى حينما اعتبر في قرار له بتاريخ 2000/01/31 أن رفع دعوى التفسير غير مقيد بأي ميعاد لأنها تهدف إلى توضيح قضائي لقرار إداري دون وجود نزاع يمس مباشرة حق طرف ثانٍ²⁶.

أما قانون الإجراءات المدنية والإدارية ساري المفعول فنجدته يتحدث في مادته 829 عن "الطعن" بشكل عام دونما تحديد لطبيعته، ويربط ميعاده بتبليغ القرار الإداري فيما لو كان فردياً، أو بنشره فيما لو كان تنظيمياً أو جماعياً. وهو ما يفهم منه أن دعوى التفسير تخضع لميعاد الأربعة أشهر المنصوص عليها في المادة 829؛ ما دامت هذه الدعوى تدخل في عمومية لفظ "الطعن". وما يعزز قولنا هو نص المادة 830 من ذات القانون والذي جاء فيه: "يجوز للشخص المعني بالقرار...". وبالطبع فإن صاحب الصفة والمصلحة في رفع دعوى التفسير معني بنص القرار الذي يدفع بغموضه. ما يجعلنا نقول في الأخير بأنه وفي انتظار معرفة موقف القضاء الإداري الجزائري من المسألة؛ فإن الراجح هو فتح ميعاد رفع دعوى تفسير القرارات الإدارية وعدم تقييد ذلك بأجل محدد.

أما بالنسبة لدعاوى تفسير الأحكام القضائية فلا يعترها لخط كبير، ذلك أن المادة 965 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية وهي تنص على هذا الطريق من الطعن لم تشر إلى ميعاد معين لرفعه وأحالتنا بالمقابل إلى نص المادة 285 من ذات القانون²⁷. وبالرجوع إلى هذه الأخيرة نجد أنها لم تشر إلى أي أجل لرفعها، ما يعني بأن رفع دعوى تفسير الأحكام القضائية الإدارية غير مقيد هو الآخر بأي ميعاد.

الفرع الثاني:

ميعاد رفع دعوى فحص المشروعية

على غرار دعوى التفسير الإدارية؛ لا يوجد أي نص قانوني يقيّد رفع دعوى فحص المشروعية بميعاد معين²⁸، وإن كان نص المادتين 829 و830 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية يثير بعض التساؤل كما سبقت الإشارة إلى ذلك. ذلك أن هتين المادتين تتكلمان عن أجل الطعن القضائي وعن التظلم الإداري وتربطانه بالقرار الإداري محل الطعن، دون تحديد ما إذا كان هذا الأجل يخص دعوى الإلغاء فحسب وهو الراجح، أم يشمل جميع الدعاوى المنصبة على قرار إداري بما يشمل دعوى التفسير ودعوى فحص المشروعية. وفي انتظار فصل القضاء الإداري في هذه المسألة نرجح فرضية فتح ميعاد الطعن في دعوى فحص مشروعية القرار الإداري مادام هذا القرار نافذاً ولم يتم محبه أو إلغاؤه.

المبحث الثاني:

شرط الأجل لرفع دعوى التعويض

إن الحديث عن شرط الأجل لرفع دعوى التعويض وفقاً لقانون الإجراءات المدنية والإدارية ساري المفعول لا يستقيم دون الحديث عن أجل رفعها في ظل قانون الإجراءات المدنية الملغى وبالضرورة الحديث عن فكرة القرار المسبق؛ طالما أن هذا الأخير وثيق الصلة بميعاد رفع هذا النوع من الدعاوى.

وسنحاول فيما يلي تسليط الضوء على مدى لزوم فكرة القرار الإداري لرفع الدعوى المذكورة (المطلب الأول)، قبل أن نعرج بعدها على الميعاد اللازم لذلك (المطلب الثاني):

المطلب الأول:

مدى اشتراط فكرة القرار السابق لرفع دعوى التعويض

لقد كانت المادة 169 مكرر من قانون الإجراءات المدنية الملغى تنص على أنه : "لا يجوز رفع الدعوى إلى المجلس القضائي من أحد الأفراد إلا بتطبيق الطعن في قرار إداري..." .

والواقع أن شرط القرار السابق يعود إلى النظام القضائي الفرنسي وبالضبط إلى مرحلة "الوزير القاضي"، إذ كان القانون الفرنسي حينها يستلزم اللجوء أولاً إلى الطعن أمام الإدارة قبل الذهاب إلى مجلس الدولة. أما في الجزائر ولأن التظلم الإداري وفقاً لقانون الإجراءات المدنية الملغى لم يعد إلزامياً أمام الغرفة الإدارية بالمجلس القضائي منذ سنة 1990²⁹؛ فإن شرط القرار السابق بقي خاصاً فقط بدعوى التعويض³⁰.

ومع ذلك فقد قام خلاف فقهي حول مدى اشتراط فكرة القرار السابق لقبول دعوى التعويض، حيث رأى الأستاذ عمار عوابدي بأن استصدار قرار سابق هو واجب في دعاوى التعويض المرفوعة ضد الإدارة³¹. وقد وجد لفكرته هذه سنداً في بعض قرارات القضاء الإداري الجزائري، ومن ذلك قرار الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا بتاريخ 1976/01/09 (قضية وزير الدفاع الوطني ضد أرملة سي عمار علي، ملف رقم 10851). وتتلخص وقائع هذه القضية في أنه على إثر اشتباكات بين وحدات الجيش الوطني الشعبي توفي السيد "سي عمار علي" نتيجة إصابة تعرض لها من قصف من إحدى الطائرات، فرفعت أرملة تظلماً إلى وزير الدفاع الوطني الذي قرّر لها تعويضاً غير مقنع. لترفع على إثر ذلك دعوى أمام الغرفة الإدارية بالمجلس القضائي المختص مستندة على استصدارها لقرار سابق فصدر لمصلحتها قرار بالتعويض. وعلى إثر استئناف من وزير الدفاع الوطني أيدت الغرفة الإدارية بالمحكمة العليا قرار التعويض مع تعديل مقداره لفائدة الأرملة وأبنائها الستة³².

ويدعم الأستاذ عوابدي رأيه بالقول أنه وبعد صدور القانون رقم 90-23 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات المدنية؛ تم إلغاء التظلم الإداري أمام المجلس القضائي كشرط لقبول الدعوى وجرى استبداله بالصالح القضائي. بالمقابل وبالتمعن في صياغة المادة 169 مكرر المعدلة يتضح -حسب الأستاذ عمار عوابدي دائماً- إبقاء المشرع على القرار السابق كشرط لقبول دعوى التعويض وهو ما تؤكد الفقرة الأولى للمادة المذكورة³³، وهي في

الواقع نفسها الفقرة الأولى من مرسوم 11 يناير 1956 المتعلق بمدد الدعاوى القضائية الإدارية أمام جهات القضاء الإداري الفرنسي. وعليه وحسب الأستاذ عوابدي دائماً، فإن ما فعله المشرع بموجب القانون رقم 90-23 لم يتعد حذف الإجراءات اللازمة لتطبيق شرط القرار السابق دون المساس بهذا الشرط في حد ذاته³⁴.

هذا وقد ذهب الأستاذ رشيد خلوفي في السياق عينه إلى اقتراح حلٍ يقضي برفع طعن من المتضرر من عمل الإدارة قصد استصدار قرار إداري صريح أو ضمني من جانبها، بعدها يطبق نص المادة 169 مكرر وترفع دعوى التعويض خلال أجل أربعة (04) أشهر من تاريخ الرد على طعنه³⁵.

من جانبه رأى الأستاذ مسعود شيهوب بأن القرار السابق غير لازم في الدعاوى العائدة لاختصاص الغرف الإدارية بالمجالس القضائية بما في ذلك دعاوى التعويض، وأن المشرع أوجد إجراء جديداً بديلاً هو إجراء الصلح الذي حل محل التظلم الإداري. فعلى الرغم من الإبقاء على الفقرة الأولى من نص المادة 169 مكرر من قانون الإجراءات المدنية إلا أن صياغتها بقيت غامضة فلم تحدد نوع التظلم الواجب القيام به أهو رئاسي أم ولائي، كما لم تحدد ميعاد تقديمه ولا مهلة سكوت الإدارة اللازمة للحصول على قرار ضمني بالرفض من جانبها. أضف إلى ذلك أن القسم الذي وردت تحته المادة المذكورة معنون بـ "ميعاد الطعن"، بدل العنوان السابق الذي هو "القرار السابق على الطعن وميعاد الطعن". ليخلص الأستاذ شيهوب في الأخير إلى القول بأن القرار السابق غير لازم في دعاوى التعويض. وقد أيده في ذلك الأستاذ الحسين بن الشيخ آث ملويا حينما رأى بأن الإبقاء على الفقرة الأولى من المادة 169 مكرر إنما جاء سهواً فقط.

بالنسبة للقضاء الإداري الجزائري؛ نلاحظ بأنه أيد الرأي الأخير بكون القرار السابق غير لازم في دعاوى التعويض. وقد برز موقفه هذا في عدة قرارات قضائية نذكر منها قرار مجلس الدولة بتاريخ 2004/05/11 (قضية والي ولاية وهران ضد ج.م.ج ورئيس بلدية وهران، الغرفة الثالثة، ملف 012454) والذي جاء فيه: "... حيث أن دفع المستأنف المتعلقة بالمادتين 169 مكرر/ 01 و 169 مكرر/ 02 من قانون الإجراءات المدنية جاءت في غير محلها لأن طلب التعويض لا يقتضي صدور مقرر إداري برفضه..."³⁶. وكذا قراره بتاريخ 2005/04/20 (قضية جمعية الرشاد ضد بلدية بئر خادم، ملف 04/2343) والذي جاء فيه: "... إن الدفع المتمثل في كون المدعية لم تقم بالطعن

السابق فإنه ليس في محله... وإن التظلم لم يعد واجبا وحل محله إجراء محاولة الصلح بالنسبة للقرارات الصادرة عن السلطات الإدارية المحلية..."³⁷.

وعليه نقول بأنه حتى مع إبقاء المشرع على الفقرة الأولى من المادة 169 مكرر من قانون الإجراءات المدنية الملغى؛ فإن القرارات الحديثة لمجلس الدولة في الجزائر تبرز عدم لزوم القرار الإداري السابق كشرط لقبول دعوى التعويض. ومن باب أولى لن يكون هذا الشرط لازماً لقبول الدعوى المذكورة في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية ساري المفعول؛ لاسيما وأن مادته 830 كانت صريحة بجعل التظلم الإداري شرطاً جوازياً لرفع الدعاوى الإدارية.

المطلب الثاني:

ميعاد رفع دعوى التعويض

لقد رأى الأستاذان عمار عوابدي ورشيد خلوفي أن ميعاد رفع دعوى التعويض طبقاً لنص المادة 169 مكرر من قانون الإجراءات المدنية؛ إنما هو أربعة (04) أشهر تسري من تاريخ تبليغ القرار برفض التظلم الذي قدمه المتضرر. في حين قال الأستاذ مسعود شيهوب في رأي راجح بدر منه بأن دعوى التعويض لا تتقيد بميعاد معين وأن آجال رفعها تبقى مفتوحة.

وقد أكد مجلس الدولة الجزائري سلامة الرأي الأخير في العديد من قراراته، نذكر منها قراره الصادر بتاريخ 2004/02/10 (قضية المجلس الشعبي لبلدية سعيدة ضد أعضاء المستثمرة الفلاحية ه شماوي) والذي جاء فيه: "...وبما أن الأمر يتعلق بدعوى التعويض عن ضرر فإنه لا وجود لأجل رفع الدعوى...". وكذا قراره بتاريخ 2004/06/01 (قضية ب.م ضد بلدية سيدي عقبة ومن معها) والذي جاء فيه: "...حيث أن هذه الدعوى تشمل إذن النزاع الكامل وليس دعوى إبطال وبالتالي فلا تخضع لأي ميعاد..."³⁸.

أما عن ميعاد رفع دعوى التعويض في ظل قانون الإجراءات المدنية والإدارية ساري المفعول؛ فنجد بأن نص المادة 829 من القانون المذكور جاء مبهماً في هذا الصدد، فمن جهة نجد بأن المشرع استعمل في المادة المذكورة عبارة "أجل الطعن أمام المحكمة الإدارية" ولم يشترط استصدار قرار سابق³⁹؛ خلافاً لقانون الإجراءات المدنية الذي

اشتراط ذلك في مادته 169 مكرر سالف الإشارة. غير أنه من قراءة ما تبقى من نص المادة 829 وكذا نص المادة 830 نجده يربط آجال الطعن المشار إليهما في المادتين ب القرار الإداري⁴⁰؛ بما يوحي بأن هذه الآجال إنما تخص الدعاوى المنصبة على القرارات الإدارية كدعاوى الإلغاء ودعاوى التفسير ودعاوى فحص المشروعية دون دعاوى التعويض! وبرأينا فإنه مادام القضاء الإداري الجزائري قد اتجه إلى فتح ميعاد الطعن في دعوى التعويض وهجر فكرة القرار السابق حتى عندما كان قانون الإجراءات المدنية الملغى ينص عليها صراحة في مادته 169 مكرر؛ فإنه اليوم ومع هجر قانون الإجراءات المدنية والإدارية لفكرة القرار السابق إطلاقاً؛ يكون من باب أولى اعتبار الأجل المنصوص عليه في مادتيه 829 و830 خاصاً بدعاوى الإلغاء فحسب. ونبقى ننتظر موقف مجلس الدولة للحسم في هذه المسألة.

لكن ومع كل ما قلناه يتعين التنويه إلى أن أجل رفع دعوى التعويض لا يبقى مفتوحاً للأبد لأنه قد يرتبط بأجل تقادم أو بأجل سقوط. فمثلاً نلاحظ بأن المشرع الجزائري وبموجب المادة 309 من القانون المدني تبني فكرة السقوط الخماسي (أي بمرور خمس سنوات) للحقوق المتجددة كأجرة المباني والمرتببات والأجور والمعاشات... وتبني في المادة 310 فكرة السقوط الثنائي (أي بمرور سنتين اثنتين) بالنسبة لحقوق الأطباء والصيادلة والأساتذة والمعلمين وغيرهم؛ عندما تكون هذه الحقوق واجبة لهم جزاء عما أدوه من عمل مهنتهم وعما تكبدوه من مصاريف. بينما تبني فكرة السقوط الرباعي في المادة 310 فيما يخص حق المطالبة باسترداد الضرائب والرسوم التي دفعت بغير حق⁴¹. ليضيف النص في المادة 320 من نفس القانون على أن سقوط الحق يؤدي إلى سقوط ملحقاته.

وعلاوة على ذلك فإن ارتباط دعوى التعويض بالحق المكتسب الذي تحميه يجعلها عرضة للتقادم بتقادم هذا الحق. فمثلاً تنص المادة 133 من القانون المدني الجزائري على سقوط دعوى التعويض بانقضاء خمس عشرة (15) سنة تبدأ من يوم وقوع العمل الضار، على أن تحسب مدة التقادم بالأيام لا بالساعات فيحسب الأول ويحسب اليوم الأخير. بينما تنص المادة 308 من نفس القانون على أنه "يتقادم الالتزام بانقضاء خمس عشرة (15) سنة فيما عدا الحالات التي ورد فيها نص خاص في القانون..."⁴².

الخاتمة:

لا شك أن شرط الميعاد يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لرافع أية دعوى إدارية سواء تعلق الأمر بدعاوى المشروعية أو دعاوى التعويض. ولا شك أن تخلفه سينجر عنه لا محالة عدم قبول الدعوى المرفوعة شكلاً.

غير أن الملاحظ هو أن قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري لم يحسم في هذا الشرط بشكل واضح. فلدى نصه على آجال الطعن في نص المادتين 829 و 830 لم يشر ما إذا كان الأمر يتعلق بكافة الدعاوى الإدارية أم بدعوى الإلغاء وحدها؛ أم أن الأمر يخص دعاوى المشروعية دون باقي الدعاوى. ذلك أن المادتين المذكورتين وكما سبقت الإشارة ربطتا ميعاد الطعن القضائي بـ "القرار الإداري"؛ بما يوحي بأن الميعاد المذكور يرتبط برفع دعاوى الإلغاء ودعاوى التفسير الإدارية ودعاوى فحص المشروعية دون غيرها من الدعاوى الإدارية؛ ومن ضمنها طبعاً دعوى التعويض.

ومع ذلك رأينا بأن الرأي الراجح لدى الفقه والقضاء الإداريين يميل إلى القول بعدم تقييد دعاوى التفسير ودعاوى فحص المشروعية وكذا دعاوى التعويض بميعاد معين لرفعها، وهو الأمر الذي يتعين ترجيحه من تفسير نص المادتين 829 و 830 أعلاه؛ بقصر مواعيد الطعن الواردة فيهما على دعاوى الإلغاء دون غيرها.

وما عدا ذلك نقول بأن قانون الإجراءات المدنية والإدارية قد وفق إلى حد مقبول في تنظيم مواعيد الطعن القضائي إذا ما قارناه بقانون الإجراءات المدنية الملغى؛ حيث امتازت بعض بنود هذا الأخير بقدر من الغموض لاسيما ما تعلق منها بالقرار الإداري السابق؛ على نحو أوقع الفقه والقضاء الإداريين في الجرائ في اختلاف بشأن مدى اشتراط القرار السابق من عدمه لدى رفع الدعوى الإدارية.

وفي انتظار التطبيقات القضائية لقانون الإجراءات المدنية والإدارية ساري المفعول؛ يمكن القول بأن هذا الأخير شكل قفزة نوعية في ما يخص تبسيط إجراءات التقاضي في المادة الإدارية وحماية مركز الفرد في مواجهة الإدارة. وحبذا لو يدعم المشرع ذلك بمراجعة تحسم الجدل الفقهي المثار وتنزع أي فتيل للخلاف بشأن مواعيد رفع كل دعوى من الدعاوى التي أشرنا إليها في دراستنا على نحو واضح وصريح.

قائمة المراجع والمصادر:

المؤلفات:

1. أحمد محيو، المنازعات الإدارية، ترجمة فائز أنجق وبيوض خالد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2003،
2. جورج فودال، بياردلفولفيه، القانون الإداري، الجزء الأول، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2001،
3. الحسين بن الشيخ آث ملويا، دروس في المسؤولية الإدارية، الكتاب الثالث، نظام التعويض في المسؤولية الإدارية، دارالخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007،
4. رشيد خلوفي كذلك قانون المنازعات الإدارية - شروط قبول الدعوى الإدارية- د. م. ج، الجزائر، 2004،
5. عبد الغني بسيوني عبد الله، القضاء الإداري، منشأة المعارف، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، 2006،
6. عمار عوابدي، نظرية المسؤولية الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2007،
7. محمد الصغير بعلي، القضاء الإداري (دعوى الإلغاء)، دارالعلوم، عنابة، طبعة 2007،
8. محمد الصغير بعلي، الوجيز في المنازعات الإدارية، دارالعلوم، طبعة مزيدة ومنقحة، عنابة، 2005،
9. محمد الطالب يعقوبي، قانون الإجراءات المدنية مع التعديلات التي أدخلت عليه، قصر الكتاب، الطبعة الثانية 1995، البليدة،
10. محمود أبو السعود حبيب، القضاء الإداري، القضاء الإداري، مطبعة الإيمان، بدون رقم طبعة، بدون مكان طبع، بدون سنة نشر.

المصادر:

11. القانون العضوي رقم 04-12 المؤرخ في 15 يناير 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية (جريدة رسمية عدد 02 لسنة 2012)،

12. الأمر رقم 154-66 المؤرخ في 08 يونيو 1966 المتضمن قانون الإجراءات المدنية المعدل والمتمم،

13. القانون رقم 09-08 المؤرخ في 25 فبراير 2008 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

الهوامش:

¹ . عبد الغني بسيوني عبد الله، القضاء الإداري، منشأة المعارف، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، 2006، ص519.

² . مع الإشارة إلى أن المادة 169 مكرر من قانون الإجراءات المدنية الملغى كانت قد نصت هي الأخرى على تحديد ميعاد الطعن القضائي في أربعة (04) أشهر.

³ . عبد الغني بسيوني عبد الله، المرجع السابق، 519.

⁴ . أنظر في ذلك جورج فودال، بيار دلفولفيه، القانون الإداري، الجزء الأول، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2001، ص 223.

⁵ . محمد الصغير بعلي، القضاء الإداري (دعوى الإلغاء)، دار العلوم، عنابة، طبعة 2007، ص 138.

⁶ . المرجع نفسه (الهامش)، ص 138.

⁷ . عبد الغني بسيوني عبد الله، المرجع السابق، ص 527.

⁸ . محمود أبو السعود حبيب، القضاء الإداري، القضاء الإداري، مطبعة الإيمان، بدون رقم طبعة، بدون مكان طبع، بدون سنة نشر، ص 251.

⁹ . عبد الغني بسيوني عبد الله، المرجع نفسه، ص 527.

¹⁰ . محمود أبو السعود حبيب، المرجع نفسه، ص 252.

¹¹ . تنص المادة 34 من القانون العضوي رقم 12-04 المؤرخ في 15 يناير 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية (جريدة رسمية عدد 02 لسنة 2012) على أنه: "يعد سكوت الإدارة بعد انقضاء أجل الستين (60) يوماً متاح لها بمثابة اعتماد الحزب السياسي...".

¹² . أنظر المادة 830 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية.

¹³ . عبد الغني بسيوني، المرجع السابق، ص 541.

¹⁴ . طبعاً ذلك كان قبل تأسيس المحاكم الإدارية التي حلت محل الغرف الإدارية بالمجالس القضائية بموجب القانون رقم 98-02؛ وكذا قبل تأسيس مجلس الدولة الذي حل بموجب القانون العضوي رقم 98-01 محل المحكمة العليا التي كانت تسميتها السابقة المجلس الأعلى.

¹⁵ . غني عن البيان هنا أن هذا القانون حل محل قانون الإجراءات المدنية الملغى وذلك بعد مخاض عسير.

¹⁶ . عددها في : بعد المتقاضي عن إقليم الدولة (المادة 236) العطلة الرسمية (المادة 464) القوة القاهرة (المادة 461) وطلب المساعدة القضائية (المادة 237).

¹⁷ . محمد الصغير بعلي، الوجيز في المنازعات الإدارية، دار العلوم، طبعة مزيطة ومنقحة، عنابة، 2005، ص

151.

¹⁸ . المرجع نفسه، ص 151. أنظر كذلك محمد الصغير بعلي، القضاء الإداري، المرجع السابق، ص 141،

142.

¹⁹ . عبد الغني بسيوني عبد الله، المرجع السابق، ص 539.

²⁰ . أحمد محيو، المنازعات الإدارية، ترجمة فائز أنجق وبيوض خالد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة

الخامسة، الجزائر، 2003، ص 75.

²¹ . محمد الصغير بعلي، الوجيز في المنازعات الإدارية، المرجع نفسه، ص 156.

²² . وما نلاحظه من نصوص قانون الإجراءات المدنية والإدارية كذلك هو هجره لنظرية الدعوى الموازية "le

"recours parallèle"، على اعتبار أن دعوى الإلغاء في بداياتها كانت طريقاً استثنائياً يتم اللجوء إليه أمام مجلس الدولة الفرنسي في حال ما لم يكن هناك طريق آخر لإبطال القرارات الإدارية. وحسناً فعل المشرع الجزائري بموقفه هذا على اعتبار أن هذه النظرية كانت محل انتقاد حتى في فرنسا ولم يأخذ بها المشرع المصري، بينما كان قانون الإجراءات المدنية (الجزائري طبعاً) الملغى قد نص عليها في مادته 276 بنصه على أن: "لا تكون الطعون بالبطلان مقبولة أيضاً إذا كان الطاعنون يملكون للدفاع عن مصالحهم طريق الطعن العادي أمام أية جهة قضائية أخرى". وفعلاً لقد وجدت هذه النظرية تطبيقاً لها في بعض قرارات المجلس الأعلى والمحكمة العليا سابقاً، كالقرار الصادر بتاريخ 06 مارس 1982 عن الغرفة الإدارية للمجلس الأعلى (ملف 26776 قضية د.س/ وزير التعليم العالي والبحث العلمي) وقرار الغرفة الإدارية للمحكمة العليا بتاريخ 24 مارس 1991 (ملف رقم 75275). أنظر في ذلك كله: محمد الصغير بعلي، القضاء الإداري - دعوى الإلغاء - المرجع السابق، ص 161، 162 (الهامش رقم 4).

²³ . أنظر المادة 279 من قانون الإجراءات المدنية الملغى.

²⁴ . أي أن رفعها لا يكون بطريق دعوى تفرعت عن دعوى أصلية أخرى مصيرها مرتبط بتفسير قرار إداري ما.

- ²⁵ . لقد كانت المادة 275 من قانون الإجراءات المدنية الملغى تنص على أنه : "لا تكون الطعون بالبطلان مقبولة ما لم يسبقها الطعن الإداري التدرجي الذي يرفع أمام السلطة الإدارية التي تعلو مباشرة الجهة التي أصدرت القرار، فإن لم توجد فأمام من أصدر القرار نفسه".
- ²⁶ . محمد الصغير بعلي، الوجيز في المنازعات الإدارية، المرجع السابق، ص 191 (الهامش رقم 1). أنظر كذلك رشيد خلوفي، قانون المنازعات الإدارية - شروط قبول الدعوى الإدارية- د. م. ج، الجزائر، 2004، ص 191.
- ²⁷ . تنص المادة 965 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على أنه : "ترفع دعوى تفسير الأحكام ويفصل فيها وفقاً للأشكال والإجراءات المنصوص عليها في المادة 285 من هذا القانون". في حين تنص المادة 285 المحال إليها على : "إن تفسير الحكم بغرض توضيح مضمونه من اختصاص الجهة القضائية التي أصدرته. يقدم طلب تفسير الحكم بعريضة من أحد الخصوم أو بعريضة مشتركة منهم، وتفصل الجهة القضائية بعد سماع الخصوم أو بعد صحة تكليفهم بالحضور".
- ²⁸ . محمد الصغير بعلي، الوجيز في المنازعات الإدارية، المرجع السابق، ص 195.
- ²⁹ . أي منذ صدور القانون رقم 90-23 المؤرخ في 18 أوت 1990 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات المدنية، جريدة رسمية عدد 36 الصادر بتاريخ 22 أوت 1990.
- ³⁰ . المرجع نفسه، ص 201.
- ³¹ . الحسين بن الشيخ آث ملويا، دروس في المسؤولية الإدارية، الكتاب الثالث، نظام التعويض في المسؤولية الإدارية، دار الخلدونية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007، ص 31.
- ³² . عمار عوابدي، نظرية المسؤولية الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2007، ص 283.
- ³³ . لقد كانت المادة 169 مكرر من قانون الإجراءات المدنية (الملغى) تنص على أنه : "لا يجوز رفع الدعوى إلى المجلس القضائي من أحد الأفراد إلا بتطبيق الطعن في قرار إداري...".
- ³⁴ . عمار عوابدي، المرجع نفسه، ص 285.
- ³⁵ . الحسين بن الشيخ آث ملويا، المرجع نفسه، ص 32، 33.
- ³⁶ . الحسين بن الشيخ آث ملويا، المرجع السابق، ص 38.
- ³⁷ . المرجع نفسه، ص 37.
- ³⁸ . الحسين بن الشيخ آث ملويا، المرجع السابق، ص 39-41.

³⁹ . تنص المادة 829 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على أنه : "يحدد أجل الطعن أمام المحكمة الإدارية بأربعة (4) أشهر، يسري من تاريخ التبليغ الشخصي بنسخة من القرار الإداري الفردي، أو من تاريخ نشر القرار الإداري الجماعي أو التنظيمي".

⁴⁰ . تنص المادة 830 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على أنه : "يجوز للشخص المعني بالقرار الإداري تقديم تظلم إلى الجهة الإدارية مصدرة القرار في أجل المنصوص عليه في المادة 829 أعلاه...".

⁴¹ . هذا ونشير إلى أن المشرع الفرنسي تبني فكرة السقوط الرباعي بموجب قانون 29 يناير 1931 (المعدل بموجب قانون 25 جوان 1934 ، ثم بموجب قانون 31 ديسمبر 1968)، حيث تقضي المادة الأولى من هذا القانون بسقوط كل دين وتعويض مرتبط به لم يطالب به دائنو الدولة والمديريات والبلديات والمؤسسات العامة التي تخضع لنظام المحاسبة العامة خلال مدة أربع (04) سنوات؛ تسري ابتداء من اليوم الأول للسنة الموالية التي وقع فيها الفعل المادي الضار الذي أنشأ حق التعويض للشخص المضرور. وتجد فكرة السقوط الرباعي هذه -حسب الفقه الفرنسي- مبرراتها في مبدأ سنوية الميزانية وكذا استقرار الحقوق والمعاملات المتولدة عن الأعمال الإدارية، وكذا ضمان سير الوظيفة الإدارية والقضائية بانتظام واضطراد. أنظر في ذلك: عمار عوابدي، المرجع السابق، ص 306.

⁴² . المرجع نفسه، ص 308-310.